

مصائر الفلسفة بين المسيحية والإسلام

جورج طرابيشي

الطبعة

المحتويات

- إعتراف ٧
- المركزية الاوروية والصراع على تاريخ العقل ١٣
- عذابات الفلسفة في المسيحية الأولى ٢٥
- الفلسفة في المدينة الإسلامية:
- من المواطنة إلى المنفى ٦٧
- الفلسفة وجدلية التقدم والتأخر ١٢١

اعتراف

لا أكتفم القارئ أن هذا الكتاب كان يفترض به في الأصل أن يؤلف فصلاً - لا أكثر - من جملة فصول المشروع المتعدد الحلقات لـ «نقد العقل العربي» رداً على مشروع محمد عابد الجابري.

ولكن خطورة الموضوع والأبعاد التي أخذها حجمه وما اقتضاه من تنقيبات في تاريخ المسيحية الأولى، ومن تحريات متوازية حول ظاهرة تقنين العقيدة وتسنيها في كل من المسيحية والإسلام، ومن تفنيدات للأيديولوجيا الاستشراقية السائدة حول تفارق مصائر الفلسفة في العالمين المسيحي والإسلامي، كل ذلك قد جعل للموضوع نوعاً من استقلالية قائمة في ذاتها، وأملى إفراده في كتاب على حدة. وهذا بدون خروج على الغاية العامة التي توجه مشروعنا لنقد النقد والتي تتمثل بإعادة قراءة العقل العربي الإسلامي في فضائه الثقافي الخاص، وفي استمرارية - كما في قطيعة - مع العقول الحضارية السابقة واللاحقة.

وأما أن هذا الكتاب عن «مصائر الفلسفة بين المسيحية

والإسلام» مسكون بنفس الهواجس ومتعين في غائيته بنفس الاعتبار الكامنة وراء تصدينا لمشروع «نقد النقد»، فمصادقه أن نكاشف القارئ بأن فقرة واحدة وردت في ختام كتاب «تكوين العقل العربي» كانت هي حافظنا إلى إجراء الحفريات التاريخية التي تمخض عنها هذا النص عن «مصادر الفلسفة بين المسيحية والإسلام».

الفقرة المشار إليها تقول بالحرف الواحد في معرض شرح «أسباب تخلف المسلمين وتقدم غيرهم»، وبالتالي في معرض إقامة مقارنة ضدية بين العقل الأوروبي المسيحي والعقل العربي الإسلامي في تعاملهما مع الفلسفة بصفة عامة ومع المنظومة الأرسطية بصفة خاصة: «أما في الثقافة العربية فلم يكن قد تم الاعتراف بالمنظومة الأرسطية بنفس الصورة التي اعترف بها في أوروبا المسيحية، لأن السلطة المرجعية الدينية في الثقافة العربية لم تكن في حاجة إليها، لا إلى منطقتها ولا إلى علومها، كما كانت في حاجة إليها السلطة المرجعية المسيحية: الكنيسة... هذا عن «أسباب تخلف المسلمين»، أما عن «أسباب تقدم غيرهم»، وبالضبط عوامل النهضة الأوروبية، فترجع بدورها إلى نوعين من «الموروث»: الموروث اليوناني المسيحي من جهة، والموروث العربي الفلسفي والعلمي من جهة ثانية. أما الأول فيتمثل بكيفية خاصة في عنصرين: نضال الكنيسة ضد الغنوص (= العقل المستقل) نضالاً متواصلاً طوال القرون الأربعة الأولى من ظهور المسيحية، مما كانت نتيجته إقصاءه بصورة تامة من حظيرتها. وقد استعانت الكنيسة في نضالها ضد هذا الغنوص، وكذلك في نضالها ضد البدع الأخرى وفي المناقشات اللاهوتية حول العقيدة بالمسيحية ذاتها بـ «المعقول العقلي»

اليوناني، وفي مقدمته المنطق، مما جعل «العقل الكوني» يبقى حاضراً باستمرار في الفكر المسيحي»^(١).

إن هذه الرؤية المانوية لمسيحية عقلانية منفتحة على الفلسفة والإسلام منغلقة دونها وبالتالي غائب عنه «العقل الكوني»، لا تدع مجالاً للشك في أن صاحب النص يتبنى أو يعيد، لحسابه الخاص، إنتاج ذلك الشق من الأيديولوجيا الاستشراقية الذي ما فتى يسعى، في سياق المركزية الإثنية الأوروبية، إلى تكريس وعي تاريخي كاذب، فحواه أن المسيحية النازحة غرباً انفتحت على ما انغلق دونه الإسلام «الآسيوي»، فكان تقدمها في ظل الحضور «الدائم» للعقل الكوني، بينما كان تأخر الإسلام في ظل غياب هذا العقل.

وأما أن هذه رؤية أيديولوجية، أي غير مطابقة لأي واقع تاريخي، فذلك هو جوهر الأطروحة المركزية لهذا الكتاب الذي بين يدي القارئ.

وأما الادعاء بأن السلطة الكنسية وظفت «المعقول العقلي اليوناني» في نضالها المتواصل ضد الغنوص «طوال القرون الأربعة الأولى من ظهور المسيحية»، بينما استغنت عنه من البداية «السلطة المرجعية الدينية في الثقافة العربية»، فهو نموذج لوعي أيديولوجي لاواع، وبالتالي لاتقدي، أو لاتفكيكي كما بات يقال اليوم.

ولسوف نرى أن هذا الوعي اللاواعي يصادم الحقيقة التاريخية

(١) د. محمد عابد الجابري: تكوين العقل العربي، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٤،

ص ٣٤٨-٣٤٩.

مصادمة جبهية في كلتا المقدمتين اللتين يصدر عنهما:

فليس، أولاً، من سلطة دينية عادت الفلسفة واستغنت عن الموروث العقلي اليوناني كما عادت واستغنت عنه مسيحية القرون الأولى.

وليس يصدق، ثانياً، أن السلطة المرجعية الدينية في الثقافة العربية الإسلامية قاطعت المنظومة الأرسطية، والمعقول العقلي اليوناني بصورة أعم، إلا بقدر ما يتم تقليص هذه السلطة المرجعية إلى محض سلطة فقهاء - وهذا ما يفعله الجابري عندما يعرف الحضارة الإسلامية بأنها «حضارة فقه»^(٢) -، مع أن أهم ما يميز السلطة المرجعية الدينية في إسلام القرون الأولى هو ازدواجها إلى سلطة فقهاء معادين لـ «علوم الأوائل» وإلى سلطة متكلمين كان لهم سبق، حتى على لاهوتيي مسيحية العصور الوسطى اللاتينية، في توظيف الفلسفة في خدمة اللاهوت^(٣).

(٢) «إذا جاز لنا أن نسمي الحضارة الإسلامية بإحدى منتجاتها فإنه سيكون علينا أن نقول عنها إنها «حضارة فقه»، وذلك بنفس المعنى الذي ينطبق على الحضارة اليونانية حينما نقول عنها إنها «حضارة فلسفة» وعلى الحضارة الأوروبية المعاصرة حينما تصفها بأنها «حضارة علم وتقنية» (تكوين العقل العربي، ص ٩٦. والشاهد مكرر في الصفحة ٣٣٩).

(٣) الواقع أنه حتى الفقهاء لم يقاطعوا كل المعقول العقلي اليوناني. فالغزالي في المشرق وابن حزم في المغرب تزعموا مشروعاً مرموقاً لتحيئة المنطق الأرسطي إسلامياً.

اعتراف

وإذا صح تعريف الأيديولوجيا بأنها وعي مقلوب يقف على رأسه، فلن يكون من همّ للصفحات التالية سوى إعادة إيقاف الحقيقة التاريخية - المعنى عليها أيديولوجياً - على قدميها، وبالتالي قلب معادلة التقدم والتأخر في المسيحية والإسلام.

والآن، وبعد هذا الاعتراف، لننسّ الجابري ولننظر في مغامرة الفلسفة في عصر الدين بتاريخه المزدوج: الميلادي والهجري.

ج. ط

المركزية الاوروبية والصراع على تاريخ العقل

يرتدي تاريخ الفلسفة، من حيث هو تاريخ نظر العقل في العقل، أهمية استثنائية. فقد غدا، دون سائر الفروع التاريخية، موضوعاً لنفسه: فقد وضعت مؤلفات وعقدت ندوات عالمية حول تاريخ تاريخ الفلسفة.

وابتداءً من القرن التاسع عشر، قرن تمخض المركزية الإثنية الأوروبية، بات تاريخ الفلسفة مركزاً لصراع أنتروبولوجي. فالحضارة الأوروبية الغربية، التي قرأت نفسها حضارة عقل مطلق، أعادت على ضوء هذه القراءة النرجسية قراءة تاريخ الفلسفة. وقد كانت النقطة المركزية في إعادة القراءة هذه ما لا نتردد في أن نسميه تغريب Occidentalisation العقل اليوناني بوصفه العقل المؤسس للحظة ميلاد الفلسفة.

فهذا العقل، الذي لا يقبل فصلاً في نشأته وتطوره عن إطاره التاريخي والجغرافي في الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، جرى فصله عن منبعه وروافده وحول مجراه، في نوع من مصادرة

يعز مثلها في تاريخ الأنثروبولوجيا الحضارية، نحو الغرب الأوروبي الذي لم يسهم في تغذيته - في حينه - بقطرة واحدة.

ولسنا ههنا بصدد تفكيك لعملية تغريب العقل اليوناني التي كنا أفردنا لها فصلاً بتمامه في «نظرية العقل». ولكن ما يهمنا أن نلاحظه الآن هو أن هذه الجغرافية الفلسفية الخيالية، التي أملتتها الاستيهامات الرغبة للمركزية الإثنية الأوروبية، قد اصطدمت، عند التصدي لرسم خريطتها الفعلية، بعقبة كأداء: فنهر الفلسفة اليونانية، الذي انتهى فعلياً إلى أن يصب في المجرى الأوروبي الغربي، ابتداء من القرن الثاني عشر، كان قبل ذلك قد مر بـ «تحويلة» شرق أوسطية لا سبيل إلى الممارسة فيها: الحضارة العربية الإسلامية التي كانت هي الأخرى - مع استطالتها الفارسية - حضارة فلسفة، في مظهر من مظاهرها على الأقل.

وبما أن هذه التحويلة العربية الإسلامية لنهر الفلسفة بدت وكأنها تشكل خرقاً للاحتكار الأوروبي الغربي لامتياز «التفكير بالعقل في العقل»، فقد جرى إما إغفالها في العديد من تواريخ الفلسفة المتداولة وإما - وهذا أدهى - إنكارها والطعن في «واقعيتها».

أبرز من تصدى لمهمة الإنكار هذه هو بلا أدنى شك إرنست رينان (١٨٢٣-١٨٩٢)، أحد كبار معماريي المركزية الإثنية الأوروبية وصانغ أسطورة تفوق الجنس الآري ودونية الجنس السامي في القرن التاسع عشر. فعملاً بدعواه من أن «البحث الشجاع والفلسفي عن الحقيقة» هو «قصة العرق الهندي - الأوروبي»، ومن أن الجنس السامي لم يؤت «ملكة النظر العقلي»، فقد أنكر وجود

فلسفة عربية قائلًا قولته المشهورة: «من العسف أن نطلق اسم فلسفة عربية على فلسفة لا تعدو أن تكون استدانة من اليونان، وما كان لها أي جذر في شبه الجزيرة العربية. فهذه الفلسفة مكتوبة بالعربية ليس إلا، ثم إنها لم تزدهر إلا في الأجزاء النائية من الأمبراطورية الإسلامية، في إسبانيا والمغرب وسمرقند؛ وبدلاً من أن تكون نتاجاً طبيعياً للروح السامي، فقد مثلت بالأحرى رد فعل عبقرية فارس الهندية - الأوروبية على الإسلام، أي على ذلك النتاج الأكثر خلوصاً للروح السامي»^(١).

ويدون أن نكون معنيين هنا بتفنيد الدعوى الرينانية القائمة على ركيزة من عرقية لغوية، فإننا لا نملك إلا أن نلاحظ أنها تبطن تناقضاً داخلياً عميقاً. فهي إذ ترمي الفلسفة العربية بأنها مكتوبة بالعربية ليس إلا، تتجاهل أن الفلسفة اليونانية نفسها ما كانت يونانية، بالمعنى الإثني للكلمة، بقدر ما كانت مكتوبة باليونانية. وإذا كان رينان يلاحظ أنه «بين الفلاسفة والعلماء الموصوفين بأنهم عرب ما كان ثمة وجود تقريباً إلا لواحد فقط من أصل عربي هو الكندي، بينما كان سائر الآخرين فرساً، ومما وراء النهر، وإسبانياً، ومن أهالي بخارى وسمرقند وقرطبة وأشبيلية»^(٢)، فإننا نستطيع أن

(١) ارنست رينان: التاريخ العام والمقارن للغات السامية. منشورات كالمان - ليفي، الطبعة الثامنة، باريس ١٩٢٨، ص ١٠. وقد كرر رينان قوله بحرفه في محاضراته عن «محمد وأصول الإسلام».

(٢) ارنست رينان: «الإسلام والعلم»، في الأعمال الكاملة، منشورات كالمان - ليفي، باريس ١٩٤٧، م ١، ص ٩٤٥ - ٩٦٥.